الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

إنجازات وطنية لمستقبل المالية

التقرير السنوي 2020

صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
"حفظه الله"

"إننا قمنا بإرشادات مؤسس هذا البلد والدنا صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ونفذنا أوامره التي كانت تصدر لمصلحة الشعب، فبعد أن أعلن كلمته المشهورة "لا فائدة من المال إذا لم يسخر لمصلحة الشعب" قامت الأعمال على قدم وساق."

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء،
حاكم دبي "رعاه الله"

"تتطلب المرحلة المقبلة التوصل إلى أفضل صيغ توظيف التقنيات الحديثة، والتطبيقات المتطورة الداعمة للقطاعات الاقتصادية كافة.. ونحن لا نسعى فقط لمواكبة العصر في ذلك، ولكن هدفنا أن نكون مشاركين في صنع مستقبل الاقتصاد العالمي."

الفهرس

كلمات 9

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية 10

معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية 11

لمحة عن وزارة المالية 13

الهيكل التنظيمي 17

المجالس واللجان القيادية في وزارة المالية 18

مركز الاتصال 23

إنجازات الأهداف الاستراتيجية 25

إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول 27

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني 28

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث 29

إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع 30

إنجازات الهدف الاستراتيجي الخامس 31

إنجازات الهدف الاستراتيجي السادس 33

الشهادات والجوائز 34

إنجازات العام 2020 35

جهود دولة الإمارات في مجال أزمة كوفيد-19 37

أبرز إنجازات وزارة المالية 39

بصمة عالمية 45

وزارة المالية في اجتماعات مجموعة العشرين 47

مؤشرات التنافسية لعام 2020 49

آفاق طموحة 53

كلمة سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية 55

الخطة الاستراتيجية لعام 2020 57

مساهمات فاعلة 59

مشاركات الوزارة دولياً وإقليمياً ومحلياً 61

أبرز الفعاليات التي نظمتها وزارة المالية 65

مبادرات وزارة المالية المجتمعية 69

سمو الشيخ
حمدان بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي وزير المالية

"إنجازات مبهرة.. في عام التحديات"

في ظل الظروف التي شهدها العالم على إثر تداعيات انتشار جائحة كوفيد-19 كان عام 2020 عاماً استثنائياً بكافة المقاييس، وانعكست الآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية على مختلف القطاعات وكافة شرائح المجتمع، وعلى إثر ذلك قامت وزارة المالية باتخاذ خطوات وإجراءات فعالة ومتكاملة بهدف تقليل الآثار السلبية للجائحة وتعزيز استقرار القطاعات المالية في الدولة، فقد قامت بتكثيف جهود التنسيق والتعاون مع كافة الجهات الحكومية لمواجهة الأزمة وأكدت على استمرارية خدماتها وأطلقت عدة حزم تحفيزية للاقتصاد، كما خفضت رسوم الجهات الحكومية وذلك انطلاقاً من حرصها على دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز استقرار الأعمال.

وقد كانت وزارة المالية أولى الجهات على مستوى العالم التي تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة للتعامل مع آثار الجائحة وقامت بمشاركة تجربتها على المستوى العالمي، كما وتمكنت من مواصلة تحقيق المستهدفات الاقتصادية ودفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة، لتقدم دولة الإمارات بذلك نموذجاً يحتذى به عالمياً.

لقد تمكن الاقتصاد الوطني من تجاوز التحديات الاستثنائية ونجحت السياسات المالية التي تم اتخاذها على المستوى الوطني بتحقيق منافع عدة انعكست على استمرارية خطط التنمية المستدامة، وضمان الرفاه للمواطنين والمقيمين على حد سواء. وتمكنت قطاعات الأعمال في الدولة من الصمود في مواجهة الأزمات، وكما كان أداء قطاع المالية العامة في الدولة عالي الكفاءة خلال هذا العام وخير دليل على ذلك هو حصول دولة الإمارات على تصنيف ائتماني سيادي AA- ونظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة التصنيف العالمي فيتش، وهذا التصنيف يعكس قوة ومرونة اقتصاد الدولة وقدرته على تجاوز مختلف التحديات، فيما منحت وكالة "موديز" حكومة الإمارات تصنيف Aa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو التصنيف السيادي الأقوى في المنطقة.

معالي

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

"مشاركة فاعلة في دعم جهود التعافي والتنمية"

حققت وزارة المالية إنجازات واعدة وحضوراً فاعلاً على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي خلال العام 2020 استهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة ومواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 ومن أبرز الإنجازات التي تحققت على الصعيد الوطني في التصدي للجائحة كانت المحافظة على مكانة دولة الإمارات ضمن أفضل الاقتصادات في العالم على صعيد مساعدة جميع القطاعات على التكيف مع متطلبات الوباء العالمي. وقامت الوزارة من جهتها بتأكيد جهوزية خدماتها الإلكترونية لتجعلها في متناول المتعاملين على مدار الساعة، بالإضافة إلى تخفيض وإلغاء رسوم الخدمات الحكومية على المستوى الوطني، وقد قامت الوزارة بدور كبير في تنسيق أعمال كافة الجهات الاتحادية لتقديم الدعم الاقتصادي والحوافز المالية لقطاعات الأعمال ودعم استمرارية ونمو الأعمال، وتقليص الآثار الناجمة عن الجائحة.

وعملت وزارة المالية على تعزيز منظومة القوانين المحلية لتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي، ودفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة، بما يرتقي بمكانة الدولة العالمية بوصفها مركزاً اقتصادياً ومالياً وتجارياً؛ حيث تم إصدار القانون رقم (4) لسنة 2020 في شأن ضمان الحقوق في الأموال المنقولة وكذلك تعديل قانون الإفلاس، والمحافظة على مكانة الإمارات ضمن أفضل وجهات الاستثمار في العالم.

وعلى المستوى الإقليمي، عملت وزارة المالية على تعزيز التواصل بين الدول العربية والإصلاحات الهيكلية التي تدعم النمو وتسهم في بناء الاحتياطات النقدية للدول في المنطقة العربية، وتجلى ذلك من خلال مشاركتها في تنظيم منتدى المالية العامة في الدول العربية، واهتمت بتعميم التجارب الإيجابية خلال أزمة كوفيد-19 بهدف زيادة قدرة الدول العربية على التكيف مع البيئة الجديدة التي فرضتها الأزمة، ومواصلة التعاون والعمل نحو تحقيق التعافي والنمو المستدام. كما وشاركت وزارة المالية في اجتماع مجموعة العشرين لدعم الدول الأقل نمواً للاستجابة للمتطلبات الاقتصادية الملحة الناجمة عن وباء كورونا.

لمحة عن وزارة المالية

لمحة عن وزارة المالية

الرؤية

وزارة رائدة عالمياً في المجال المالي تساهم في تحقيق رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة.

الرسالة

إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وابتكار من خلال السياسات المالية الفاعلة والقدرات المتميزة والعلاقات المحلية والدولية لتحقيق التطوير والاستدامة وسلامة النظام المالي وفقاً لأفضل الممارسات.

القيم

تمثل القيم المؤسساتية طاقة إيجابية وقوة محركة تأخذنا نحو تحقيق أهدافنا الاستراتيجية والوفاء برسالتنا.. فهي الإطار الذي يجمع فريقنا معاً لننتظم في أداء أعمالنا بإطار من التفاهم وفي بيئة تحفزنا على التفوق والإتقان.

القيم المؤسسية لوزارة المالية

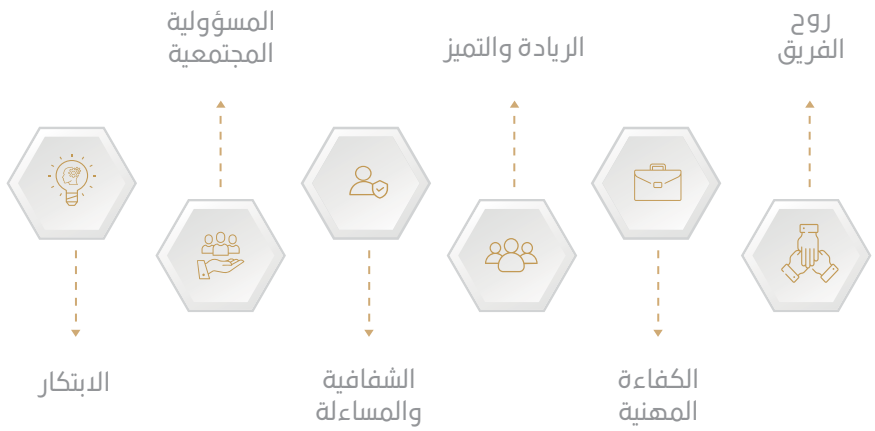

تلتزم وزارة المالية بأن تكون

وزارة مؤثرة
تقوم بدور استراتيجي في مجالات تخصيص الموارد، وتراعي مؤشرات الأداء الحكومية، ودعم اتخاذ القرار لتعزيز الكفاءة.

وزارة قائدة للرأي
تقدم توجهاً رئيسياً في الشؤون المالية الأساسية، وتعزز تنفيذ السياسات ذات الصلة.

وزارة مركز للتميز
تنشر ثقافة التحوط المالي، وتمثل مرجعية عالمية لأفضل الممارسات المالية.

وزارة مبتكرة
ترفد القطاعين العام والخاص بالأدوات والقدرات لدعم الابتكار في الدولة.

وزارة سباقة
تتصدى للقضايا التي تؤثر على الاستدامة المالية، وتعمل على زيادة القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية.

الهيكل التنظيمي

المجالس واللجان القيادية في وزارة المالية

استناداً للقيم المؤسسية لوزارة المالية، تعتمد الوزارة على مجموعة من المجالس القيادية واللجان المتخصصة التي تعمل بشكل متكامل لأداء المهام المنوطة بالوزارة.

لجنة الميزانية العامة

تشمل مهام هذه اللجنة دراسة وتنسيق المواضيع المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد، وتطوير الأداء الحكومي وعلاقات الدولة الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية والهيئات والمنظمات والصناديق الإقليمية والدولية بما يحقق الصالح العام لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أبرز إنجازات لجنة الميزانية العامة لعام 2020

- عقد ثلاثة اجتماعات خلال السنة المالية 2020 تم خلالها استعراض العديد من الموضوعات والتقارير المالية المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد خلال الظروف الاستثنائية التي مرت بها الدولة جراء جائحة كوفيد-19.
- رفع التوصيات اللازمة لمجلس الوزراء الموقر بشأن التعامل مع آثار انتشار جائحة كورونا من خلال ضبط مصروفات الميزانية العامة للاتحاد بهدف ترشيد النفقات العامة.
- متابعة الوضع النقدي للحكومة الاتحادية على ضوء القرارات والتوجيهات الصادرة بشأن ضبط مصروفات الميزانية العامة للاتحاد ورفع التوصيات اللازمة بذلك لمجلس الوزراء الموقر.
- قامت بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للجهات الاتحادية لسداد الالتزامات المالية المتعلقة بمكافحة جائحة كورونا والمصروفات الطارئة.
- توجيه الجهات الاتحادية بالعمل على رفع الكفاءة والإنتاجية في العمل وفي توزيع المصروفات وتحصيل الإيرادات الاتحادية.

المجالس واللجان
القيادية في وزارة المالية (تابع)

- توجيه الجهات الاتحادية بمراجعة التشريعات والقوانين على ضوء مستجدات انتشار جائحة كورونا.
- رفع التوصية لمجلس الوزراء الموقر بشأن الميزانية التكميلية المطلوبة للجهات الاتحادية بقيمة إجمالية قدرها (2137.1) مليار درهم.
- رفع التوصيات اللازمة بشأن الاعتمادات المالية لخطط ومشاريع الإسكان في الدولة.
- رفع التوصية لمجلس الوزراء الموقر باعتماد استراتيجية وخطة عمل مكتب الدين العام للحكومة الاتحادية 2021-2023م.

مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية

تتضمن مهام المجلس الإشراف على جمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة وإعداد السياسات المالية الحكومية، بالإضافة إلى رفع تقارير سنوية بأعمال المجلس لمجلس الوزراء الموقر، وتتولى وزارة المالية سكرتارية المجلس ومتابعة تنفيذ توصياته وقراراته.

أبرز إنجازات مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية لعام 2020

- العمل مع حكومات الإمارات على مبادرات فرعية ضمن ستة محاور رئيسية للمساهمة في وضع تصور الوزارة بشأن خطة الاستعداد للخمسين سنة المقبلة في مجال "استدامة الموارد المالية واستراتيجية المالية العامة بعيدة المدى".
- البدء بالعمل على مبادرة "بوابة الدفع الوطنية".
- إعداد التقرير المالي الموحد على مستوى الدولة للربع الرابع من عام 2019 بالإضافة إلى التقرير المالي للربع الأول، الثاني، الثالث والرابع من عام 2020.

- إعداد التقرير المالي الموحد للدولة عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية 2019.
- إطلاق النسخة المطورة من النظام الذكي لبوابة الإمارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة.
- العمل على استيفاء متطلبات مشروع الميزانية العمومية الذي أطلق عام 2016 بهدف إعداد المركز المالي الموحد على مستوى الدولة (أرصدة أصول والالتزامات "خصوم").
- المساهمة في عمليات التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات فيما يتعلق بالمستجدات حول وضع السيولة وتوقعات العجز المالي للحكومة والتمويل المطلوب للجهاز الحكومي على المدى المتوسط، وتقدير احتياجات القطاع المصرفي في هذا الشأن.
- الانتهاء من إعداد مسودة اتفاقية بين كل من وزارة المالية والمصرف المركزي والدوائر المالية في حكومات الإمارات لتفعيل المادة (34) من قانون المصرف المركزي والأنشطة المالية بشأن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.
- التنسيق مع حكومات الإمارات والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء بشأن استيفاء متطلبات البيانات المالية لصفحة البيانات الوطنية الموجزة (NSDP).
- المساهمة في تطبيق القواعد المالية للنظام الخاص لنشر البيانات SDDS على مستوى الدولة بالتنسيق مع حكومات الإمارات.
- تحقيق دولة الإمارات المرتبة 16 عالمياً في "البيانات المفتوحة لعام 2020" والثانية في مجموعة دول غرب آسيا.

المجالس واللجان
القيادية في وزارة المالية (تابع)

لجنة إعادة التنظيم المالي

لجنة إعادة التنظيم المالي هي الجهة المشرفة على إعادة التنظيم المالي للمؤسسات والشركات العاملة في الدولة، وتتولى وضع قائمة معتمدة للخبراء المعنيين في شؤون الإفلاس بالدولة، وإنشاء وتنظيم سجل للأشخاص الصادرة بحقهم أحكام، فضلاً عن تنظيم ورعاية المبادرات التي من شأنها رفع مستوى الوعي العام بقانون الإفلاس.

أبرز إنجازات لجنة إعادة التنظيم المالي لعام 2020

- اعتماد دليل شروط ومعايير القيد في قائمة الخبراء المعتمدين لدى لجنة إعادة التنظيم بالقرار الصادر عن اللجنة رقم (4/1) لسنة 2020.
- اعتماد اختبارات تقييم الخبراء المعتمدين لدى لجنة إعادة التنظيم المالي بالقرار الصادر عن اللجنة رقم (5/2) لسنة 2020.
- قبول عدد (2) طلب إعادة تنظيم مالي للشركات المتعثرة التي تقدمت بطلب للجنة إعادة التنظيم المالي.
- عقد 8 اجتماعات تضمنت العديد من القرارات ذات الصلة بالشركات المتعثرة والإجراءات الإدارية والفنية للجنة.
- المساهمة في التعديلات التي أدخلت على المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2016 بشأن الإفلاس.
- التنسيق مع المحاكم في الدولة لإعداد قائمة الخبراء والأمناء في مجال الإفلاس المعتمدين لدى المحاكم بغرض توحيد القائمة وإعادة اختبار الخبراء وفقاً للشروط والمعايير الجديدة الصادرة عن اللجنة.
- عقد العديد من الاجتماعات مع الشركات لمتابعة إجراءات إعادة التنظيم المالي لها، وإعداد خطة إعادة الهيكلة.
- عقد العديد من الاجتماعات مع المسؤولين في البنوك الدائنة للشركات التي تقدمت بطلبات لدى اللجنة.

مركز الاتصال

لمحة عن مركز الاتصال

يسعى مركز الاتصال إلى تطوير والارتقاء بمستوى مختلف الخدمات وضمان تلبية احتياجات واستفسارات كافة المتعاملين باختلاف فئاتهم باللغتين العربية والإنجليزية على مدار ساعات الدوام الرسمي، وذلك عبر قنوات متعددة تشمل الهاتف والبريد الإلكتروني ونظام المحادثة الفورية ونظام الاستفسارات، إلى جانب نظام الدعم الفني والخدمات "تلبية". ويشكل المركز قناة تواصل فعالة وسريعة للاستجابة ويعمل وفق مؤشرات أداء تشغيلية تتضمن القيم المستهدفة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

أبرز إنجازات مركز الاتصال لعام 2020

- متابعة التقارير الشهرية لنتائج مؤشرات أداء مركز الاتصال لاكتشاف الثغرات ومعالجة أوجه الانحراف.
- الربط الآلي بين أنظمة المركز ونظام التقارير "تابلو TABLEAU" لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية ومراقبة الأداء.
- ترقية نظام الدعم الفني والخدمات "تلبية" إلى الإصدار الحديث الذي يتسم بالسلاسة والموثوقية وسرعة الأداء في تقديم الطلبات، ويمثل قاعدة بيانات موثوقة ودقيقة.
- تقديم الخدمات إلى جميع فئات المجتمع من خلال الهاتف والبريد الإلكتروني ونظام المحادثات الفورية ونظام الاستفسارات ونظام الدعم الفني "تلبية".
- تحقيق 81.08% في مؤشر مستوى جودة الخدمات، في حين أن المستهدف 80%.
- تحقيق 91.40% في مؤشر نسبة رضا المتعاملين، في حين أن المستهدف 90%.
- تحقيق 82.66% في مؤشر نسبة المكالمات التي تم الرد عليها ضمن وقت الخدمة، في حين أن المستهدف 80%.

إنجازات الأهداف الاستراتيجية

حددت الدورة الاستراتيجية الرابعة (2017-2021) ستة أهداف استراتيجية تسعى وزارة المالية لتحقيقها بكفاءة وفعالية من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع والخطط والمبادرات التي من شأنها الارتقاء بالعمل المالي الحكومي.

إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول

- تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة

11
عدد الأنشطة

24
عدد المؤشرات

النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
صندوق الابتكار	مكتب الرئيس التنفيذي للابتكار	أكثر من %95
برنامج المسرع	مكتب الرئيس التنفيذي للابتكار	
إدارة الموازنة العامة للابتكار	مكتب الرئيس التنفيذي للابتكار	
إدارة المخاطر المالية ومراقبتها	الاقتصاد الكلي والسياسات المالية	
إنشاء برنامج تدريبي لبناء القدرات المالية والمحاسبية في الجهات الاتحادية	السياسات والإجراءات المحاسبية	
إعداد الميزانية العامة للاتحاد وتطوير آليات إعدادها وفقاً لتبؤات الانفاق العام	الميزانية العامة	
تحليل وتقييم فرص خفض النفقات وتقدير مستهدفات الاحتياطات والعوائد والانفاق الحكومي	الميزانية العامة	
إعداد تبؤات الإيرادات العامة للاتحاد وتطوير آلياتها	الإيرادات العامة	
تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة للاتحاد	الإيرادات العامة	
إدارة الاستثمارات الحكومية	العلاقات والمنظمات المالية الدولية	

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني

- رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية

8
عدد الأنشطة

39
عدد المؤشرات

النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
تحسين وتطوير آليات متابعة تنفيذ الميزانية	العمليات المالية	أكثر من %95
تطوير وتطبيق النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية	العمليات المالية	
تحسين جودة البيانات المتعلقة بتنفيذ ومراقبة الميزانية	العمليات المالية	
إدارة التدفقات النقدية	العمليات المالية	
تعزيز التعاون المشترك مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لمراجعة أداء الممكنات المالية للحكومة الاتحادية	العمليات المالية	
إدارة الأصول الحكومية	أملاك الاتحاد	
تحصيل الإيرادات العامة للدولة والرقابة عليها	الإيرادات العامة	
تطوير وسائل الرقابة وأنظمة تحصيل الإيرادات العامة للاتحاد	الإيرادات العامة	

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث

خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي

5
عدد الأنشطة

20
عدد المؤشرات

النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
الاستفادة من المنظمات الدولية لخدمة اقتصاد الدولة	العلاقات والمنظمات المالية الدولية	أكثر من 95%
التزام الدولة بالمتطلبات العالمية للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية	العلاقات والمنظمات المالية الدولية	
توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار	العلاقات والمنظمات المالية الدولية	
تفعيل دور الدولة في اللجان المالية والاقتصادية الخليجية	شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربي	
تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي لخدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة	شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربي	

إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع

تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي

6
عدد الأنشطة

35
عدد المؤشرات

النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
إعداد ومراجعة القوانين والسياسات المالية للحكومة الاتحادية	السياسات والإجراءات المحاسبية	أكثر من 95%
توحيد السياسات المالية على مستوى الدولة	تنسيق السياسات المالية في الدولة	
توحيد البيانات المالية على مستوى الدولة	تنسيق السياسات المالية في الدولة	

إنجازات الهدف الاستراتيجي الخامس

- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة

21
عدد الأنشطة

120
عدد المؤشرات

النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
تطبيق متطلبات العمل التطوعي في الوزارة	الاتصال الحكومي	أكثر من 95%
إدارة النشاط الإعلامي	الاتصال الحكومي	
تخطيط وتنسيق الاتصالات الداخلية والخارجية	الاتصال الحكومي	
إدارة علاقات المتعاملين	الاستراتيجية والمستقبل	
الإعداد للمشاركة ببرنامج الشيخ خليفة للأداء الحكومي المتميز	الاستراتيجية والمستقبل	
إدارة الجودة	الاستراتيجية والمستقبل	
رفع جاهزية الوزارة لتحقيق ممكنات الحكومة الإلكترونية الذكية	الاستراتيجية والمستقبل	
وضع وتطوير الخطة التشغيلية والاستراتيجية	الاستراتيجية والمستقبل	
إجراء التدقيق الداخلي	مكتب التدقيق الداخلي	
تخطيط الموارد البشرية والاستقطاب والتعيين	الموارد البشرية	

النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
تدريب وتطوير الموظفين	الموارد البشرية	أكثر من 95%
إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها	الشؤون المالية والإدارية	
إدارة المشتريات والعقود	الشؤون المالية والإدارية	
الصيانة والخدمات المشتركة	الشؤون المالية والإدارية	
تطوير النظم والتطبيقات الإلكترونية	تقنية المعلومات	
توفير الدعم الفني للمستخدمين (خط المساعدة)	تقنية المعلومات	
البنية التحتية وأمن المعلومات	تقنية المعلومات	
إعداد الدراسات والاستشارات القانونية	الشؤون القانونية	
إدارة الشؤون القانونية	الشؤون القانونية	

إنجازات الهدف الاستراتيجي السادس

- ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي

6
عدد الأنشطة

12
عدد المؤشرات

النشاط	الإدارة الراعية	القيمة المحققة
تنفيذ برامج تدريبية للموظفين في مجال الابتكار	-	أكثر من 95%
تنفيذ حملات توعية داخلية لنشر ثقافة الابتكار بين الموظفين	-	
تطوير مسابقات داخلية لتحفيز المبتكرين	-	
عقد شراكات في مجال الابتكار مع المؤسسات الأكاديمية / المنظمات الدولية/مراكز البحوث / القطاع الخاص	-	
تنفيذ مختبرات للابتكار / جلسات عصف ذهني لجذب الأفكار	-	

الشهادات والجوائز

حصدت وزارة المالية في العام 2020 جائزة الشارقة للاتصال الحكومي عن فئة "أفضل اتصال حكومي في إدارة الأزمات" وذلك تقديراً لجهودها المبذولة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات، حيث قامت الوزارة بوضع استراتيجية اتصال فعالة للتواصل مع الجمهور وتوفير معلومات واضحة ومبسّطة تتسم بالإيجابية والشفافية. وحازت الوزارة أيضاً على 7 شهادات نظام إدارة الجودة عالمية المستوى من قبل "بيروفيريتاس".

جائزة الشارقة للاتصال الحكومي عن فئة "أفضل اتصال حكومي في إدارة الأزمات"

- الأيزو 9001:2005
- الأيزو 45001:2018
- الأيزو 14001:2015
- الأيزو 22301:2012
- شهادة نظام الإدارة المتكامل PAS 99:2012
- الأيزو/ اللجنة الكهروتقنية الدولية 1:2018-2000
- الأيزو/ اللجنة الكهروتقنية الدولية 27001:2013

إنجازات العام 2020

جهود دولة الإمارات في مجال أزمة كوفيد-19

لم تدخر حكومة دولة الإمارات وقيادتها الرشيدة أي جهد لحماية شعبها والمقيمين على أرضها واقتصادها من الآثار والتداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، حيث وجّهت قيادة الدولة جميع الوزارات والجهات الاتحادية باتخاذ كافة التدابير الاحترازية لضمان السلامة والصحة العامة في ظل تفشي كوفيد-19 وتمكنت الدولة من السيطرة على انتشار الفيروس إلى حد كبير بفضل الاستجابة السريعة والإجراءات الوقائية الصارمة التي فرضتها. وحصلت دولة الإمارات على المركز الأول إقليمياً والـ 9 عالمياً على قائمة أكثر دول العالم أمناً في مواجهة جائحة فيروس كورونا، وذلك وفقاً للقائمة التي نشرتها مجموعة "ديب نوليدج" للأبحاث التقنية في شهر سبتمبر 2020. وفيما يلي أبرز الخطوات والإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات لاحتواء وباء كوفيد-19 والحد من تداعياته.

توفير رعاية طبية فائقة التطور وتجهيز الهيئات الصحية بجميع الاحتياجات والأدوات اللازمة للتعامل مع الوباء.

فرض القيود على الدعوات الاجتماعية وإقامة الحفلات والتجمعات والزيارات، وتطبيق تعليمات السلامة في المطاعم والمقاهي.

تنفيذ عمليات التطهير والتعقيم الشامل في كافة أنحاء الدولة باستخدام آلات التعقيم بالرش وحتى الطائرات من دون طيار.

تركيب أجهزة وكاميرات الفحص الحراري في كافة المراكز التجارية واتخاذ إجراءات احترازية مشددة عند الخروج للتسوق.

تعليق كافة خدمات النقل الدولية وإلغاء جميع الرحلات الجوية للركاب لكافة الوجهات بشكل مؤقت لحماية حدود الدولة والحفاظ على الصحة والسلامة العامة.

تحويل نظام التعليم والمحاضرات في المدارس والجامعات من الأسلوب التقليدي إلى التعلم عن بُعد عبر القنوات الرقمية المتخصصة.

فرض تدابير مشددة لرواد الشواطئ والحدائق والأماكن المفتوحة والنوادي الرياضية وغيرها من المرافق.

اعتماد حزمة تحفيزية اقتصادية بلغت قيمتها الإجمالية 126.5 مليار درهم لدعم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

قدمت دولة الإمارات مساعدات لأكثر من مليون و600 من العاملين في مجال الرعاية الصحية حول العالم، حيث سيرت مساعدات بلغت نحو 1613 طناً إلى 120 دولة منذ بداية الجائحة وحتى نوفمبر 2020.

أبرز إنجازات وزارة المالية

قامت وزارة المالية بتبني العديد من الحلول المتطورة والاستعانة بأحدث التقنيات والأنظمة المالية الذكية لأتمتة الأعمال المالية في القطاع الحكومي، وضمان استمرارية العمل والحفاظ على سلاسة الإجراءات والعمليات بكفاءة تامة لاسيما خلال أزمة كوفيد-19. كما واصلت الوزارة تقديم كافة خدماتها لجميع المتعاملين من الشركات والأفراد والشركاء في دولة الإمارات إلكترونياً من خلال مختلف المنصات والقنوات الرقمية. وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي شهدها العام 2020، تمكنت الوزارة من تحقيق العديد من الإنجازات، أبرزها إطلاق المبادرات والأنظمة التالية:

المنصة الرقمية الموحدة

أطلقت وزارة المالية المرحلة الأولى من المنصة الرقمية الموحدة لتسوية رسوم الخدمات الحكومية الاتحادية والمحلية بشكل مؤتمت، بهدف تحقيق السرعة والدقة والكفاءة في إدارة كافة عمليات التسويات المالية للإيرادات الحكومية.

النظام الذكي لميزانيات الوظائف

يُعد هذا النظام الذكي الأول من نوعه في المنطقة، ويقوم بعملية الربط الآلي بين النظام الآلي لإعداد الميزانية ونظام المناقلات ونظام بياناتي والنظام المالي الاتحادي (FMIS)، ويسهم بشكل فاعل في إلغاء كافة المعاملات الورقية بنسبة 100%.

مشروع تحول الحكومة الاتحادية إلى أساس الاستحقاق

تكمن أهداف برنامج تحول الحكومة على أساس الاستحقاق في إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة ودقة وفق أفضل الممارسات العالمية، وقام فريق الوزارة بتطويره عن بُعد من حيث التدريب والاختبار والإطلاق.

نظام فارس لتنبؤات إيرادات الحكومة الاتحادية

تم إطلاق نظام "فارس" المؤتمت لجميع الجهات الاتحادية في الدولة بهدف تحسين آلية تنبؤات الإيرادات بشكل أكثر كفاءة من خلال تكامل البيانات بين الأنظمة المختلفة واحتساب التقديرات بدقة، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات ويوفر الوقت والجهد.

نظام الإخطارات وإيداع التقارير

يهدف نظام الإخطارات وإيداع التقارير الخاص بالشركات المتعددة الجنسيات لاعتماد أفضل الحلول الرقمية في العمل الحكومي ويسهل على مجموعات الشركات الكبرى متعددة الجنسيات إمكانية تقديم التقرير الخاص بكل دولة على حدة في دولة الإمارات.

منظومة التحول المستقبلي للدرهم الإلكتروني

أطلقت وزارة المالية الجيل الجديد من الدرهم الإلكتروني الذي يضم ثلاث بطاقات جديدة وتطبيق الدرهم الإلكتروني "مباشر" الذي يتيح إنجاز المعاملات عبر الهاتف المتحرك بسهولة تامة.

أبرز إنجازات
وزارة المالية (تابع)

نظام تحصيل الإيرادات والأموال العامة

أطلقت وزارة المالية هذا النظام في إطار جهودها الرامية إلى اعتماد أفضل الحلول الرقمية في العمل الحكومي وتوفير آليات ذكية للجهات الاتحادية تمكنها من حصر وتحصيل ديون الدولة وفق أفضل الممارسات المعتمدة عالمياً.

التطبيق الذكي المحدث لوزارة المالية

تم تطوير التطبيق المحدث استناداً لأحدث الوسائل التقنية، ويضم باقة من المزايا والخصائص المبتكرة، بالإضافة إلى نسخة مصغرة من التطبيق تم تطويرها خصيصاً لأصحاب الهمم، وتعتبر الأولى من نوعها في مجال التطبيقات على مستوى المؤسسات الاتحادية.

المرحلة المستقبلية لصندوق محمد بن راشد للابتكار

تهدف المرحلة المستقبلية لصندوق محمد بن راشد للابتكار إلى إدارة وتشغيل الصندوق وبرامجه تحت مظلة وطنية واحدة، حيث سيتم ربط كافة الخدمات التي يوفرها الصندوق وتقديمها بطريقة متكاملة تعزز استفادة الأعضاء المبتكرين من الصندوق.

إصدار القانون رقم (4) لسنة 2020 في شأن ضمان الحقوق في الأموال المنقولة

أصدرت الوزارة هذا القانون الاتحادي لمعالجة التحديات التي تواجه بعض المشاريع والشركات والمتعلقة بالحصول على التمويل والسيولة النقدية اللازمة لإدارة أعمالها، كما يعمل على تحسين قدرة المؤسسات المالية على التوسع في عمليات الإقراض.

المرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2020 بشان العهدة

أصدر القانون بهدف دعم قطاع إدارة الثروات المتنامي في الدولة وتوفير آليات جديدة لإدارة الشركات والأموال العائلية، والتشجيع على تخصيص العهد الخيرية. ويمكن لجميع أفراد المجتمع من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين الاستفادة من هذا القانون.

أبرز إنجازات
وزارة المالية (تابع)

الميزانية الاتحادية للسنة المالية 2021

تم اعتماد الميزانية العامة للاتحاد لسنة 2021 بإجمالي مصروفات تقديرية تبلغ 58 مليار درهم، حيث ركزت الميزانية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة واستهدفت رفع مستويات المعيشة وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين في دولة الإمارات.

رئاسة وزارة المالية لاجتماعات مجلس التعاون

ترأست وزارة المالية 5 اجتماعات على مستوى وزراء المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و3 اجتماعات على مستوى وكلاء وزارات المالية بدول المجلس و10 اجتماعات للجان الفنية في إطار مجلس التعاون. وساهمت الوزارة خلال رئاستها لاجتماعات مجلس التعاون في تعزيز ومواصلة مسيرة العمل الخليجي المشترك،

ومناقشة ملف التكامل المالي والاقتصادي الذي يعتبر أولوية يجب التركيز عليها في المرحلة المقبلة. كما حرصت الوزارة على دعم تفعيل ما ورد في رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه (الدورة 36 - ديسمبر 2015)، وإعلان الرياض (الدورة 40 - ديسمبر 2019) والتي تتناول مجموعة من الجوانب، في مقدمتها تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون بحلول عام 2025.

وعملت الوزارة على تعزيز التنسيق والتواصل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام في دول مجلس التعاون الخليجي. وقدمت مجموعة من المقترحات والمبادرات باسم دولة الإمارات لتعزيز منظومة العمل الاقتصادي وتعميق التكامل المالي والاقتصادي بحيث يتم تبنيها على مستوى دول المجلس، بالإضافة الى رفع تقرير دوري إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون يتضمن الخطوات والتدابير التي قامت بها الدولة من خلال بعض السياسات المالية والنقدية بشأن فيروس كورونا المستجد كوفيد-19.

بصمة عالمية

وزارة المالية في اجتماعات مجموعة العشرين

قادت وزارة المالية مشاركة دولة الإمارات في اجتماعات المسار المالي، بعد أن تلقّت الدولة دعوة من الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين للمشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين للعام 2020. وقد جاءت دعوة دولة الإمارات كممثل إقليمي بصفتها رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2020. بدأت اجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين باجتماع وكلاء وزراء المالية ونواب محافظي البنوك المركزية في ديسمبر 2019 وانتهت باجتماع ختامي لوزراء المالية في نوفمبر 2020، وكان لوزارة المالية دور بارز في هذه الاجتماعات.

إنجازات وزارة المالية ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين

يتناول المسار المالي التحديات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والمالية من خلال أربع أولويات رئيسية، تتمثل في معالجة التحديات العالمية المتعلقة بالاقتصاد الكلي، تعزيز الشمول المالي الرقمي للفئات المعرضة للتهميش والضعيفة، معالجة التحديات الناشئة في القطاع المالي، وتعزيز البنية التحتية الرقمية والمرنة. فيما يلي بعض إنجازات ومساهمات وزارة المالية ضمن مشاركتها في المسار المالي:

تلقت الوزارة دعوة للمشاركة في برنامج الشراكة العالمية للشمول المالي لمدة ثلاث سنوات من 2021 إلى 2023، بصفتها عضواً من خارج مجموعة العشرين.

اقتراحات قيّمة لاقت تأييداً من قبل العديد من الأعضاء المؤثرين الآخرين في مجموعة العشرين، منها إعداد إطار عمل قابل للتخصيص بهدف توجيه الجهات التنظيمية في مراقبة ترتيبات العملات المستقرة.

مساهمات بارزة في تشكيل أجندة البنية التحتية لمجموعة العشرين لعام 2020، منها البحث عن الفرص لاستضافة إحدى اجتماعات أو فعاليات مجموعة عمل البنية التحتية في دولة الإمارات.

تنفيذ مبادرة تعليق خدمة الدين التي تم تقديمها لمجموعة واسعة من المستفيدين بما في ذلك القطاع الخاص.

عقد فريق وزارة المالية 11 اجتماعاً ثنائياً لبناء العلاقات والشراكات مع الدول المؤثرة في مجموعة العشرين.

مراجعة أكثر من 600 وثيقة من وثائق المسار المالي وتحليلها والمساهمة في إعدادها.

مؤشرات التنافسية لعام 2020

تتابع وزارة المالية بشكل رئيسي ثلاثة من تقارير التنافسية العالمية، حيث تعمل بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء على رصد واستعراض وتحليل عدد من التقارير والتصنيفات العالمية المهمة، وذلك لقياس أداء الدولة التنافسي في المجال المالي في إطار رؤيتها الاقتصادية واستراتيجيتها التنموية، بما يعكس حقيقة جهود التطوير والتنمية المبذولة في الدولة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، وسعياً منها لرفع تنافسية وأداء الدولة وتعزيز مكانتها الدولية وجاذبيتها الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز اندماجها في الاقتصاد الدولي. وفيما يلي لمحة عن هذه التقارير وأداء الدولة في محاورها ومؤشراتها:

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن معهد التنمية الإدارية

يُقيّم التقرير الدول حسب كفاءتها في إدارة مواردها لتحقيق الازدهار لشعوبها، وقد غطى التقرير 63 دولة في العام 2020، وترتكز منهجيته على نتائج الاستبيانات والبيانات الإحصائية. ويرتكز التقرير في تصنيفه للدول على أربعة محاور رئيسية تشمل الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية، ويندرج تحت المحاور الأربعة عشرون محوراً فرعياً تغطي 338 مؤشراً. وفي إصدار 2020، تم تغيير المنهجية وإضافة 22 مؤشراً جديداً.

أداء دولة الإمارات عالمياً وإقليمياً

تصدرت دولة الإمارات عربياً واحتلت المرتبة الأولى إقليمياً بنتيجة 93.505، كما يلي:

- المرتبة الأولى عالمياً في 106 مؤشرات من أصل 338 مؤشراً
- المرتبة الخامسة عالمياً في 59 مؤشراً والأولى عالمياً في 23 مؤشراً
- المرتبة الثالثة عالمياً في السياسة الضريبية
- الترتيب الثالث عالمياً في كفاءة الحكومة
- الترتيب الرابع عالمياً في الأداء الاقتصادي
- المرتبة الخامسة عالمياً في المالية العامة

تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي

يقيس التقرير كفاءة ونوعية اللوائح التجارية في 190 اقتصاداً حول العالم من خلال 10 محاور، حيث يتم تحليل المحاور العشرة إلى موضوعات تنفيذية وتشريعية؛ وتشمل التنفيذية منها بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. أما الموضوعات التشريعية فتغطي حماية المستثمرين، إنفاذ العقود، الحصول على الائتمان وتصفية النشاط التجاري.

مؤشرات التنافسية
لعام 2020 (تابع)

أداء دولة الإمارات عالمياً وإقليمياً

احتلت دولة الإمارات المرتبة 16 عالمياً، وتتصدر المشهد التنافسي على المستوى الإقليمي للسنة السابعة على التوالي، وقد جاءت الإمارات في قائمة العشرة الأوائل على مستوى العالم في 4 من أصل 10 محاور وهي:

- المرتبة الأولى عالمياً في 106 مؤشرات من أصل 338 مؤشراً
- المرتبة الخامسة عالمياً في 59 مؤشراً والأولى عالمياً في 23 مؤشراً
- المرتبة الثالثة عالمياً في السياسة الضريبية

بالإضافة إلى المحورين التاليين:

- الحصول على الائتمان (48 عالمياً)
- تسوية حالات الإعسار (80 عالمياً)

تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

يقيس تقرير التنافسية العالمية 4.0 القدرة التنافسية للدول من خلال 12 محوراً ويضم 103 مؤشرات فرعية، ويركز على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول. ويعتمد المؤشر على 70% من وزن المؤشرات المبنية على بيانات إحصائية و30% على الاستبيانات.

أداء دولة الإمارات عالمياً وإقليمياً

في عام 2019 تقدمت الدولة بمرتبتين مقارنة بترتيب العام 2018 لتصبح في المرتبة الخامسة والعشرين عالمياً والأولى عربياً. وقد تحسنت نتيجة الدولة لتصبح 75 نقطة (من أصل 100)، وكانت من ضمن الدول العشر الأوائل في 34 مؤشراً، واحتلت المراكز التالية:

- المركز الأول عالمياً في مؤشر ديناميكيات الدين وقلة فجوة الائتمان.
- المرتبة الأولى عالمياً في محور استقرار الاقتصاد الكلي.
- الترتيب الواحد والثلاثين عالمياً في محور النظام المالي.
- المرتبة الأولى على مستوى الخليج.

آفاق طموحة

سعادة

يونس حاجي الخوري

وكيل وزارة المالية

"عام زاخر بالنجاحات.. يرسم معالم مستقبل مشرق"

حققت وزارة المالية خلال هذا العام إنجازات غير مسبوقة على كافة المستويات وبما يحقق أهدافها الاستراتيجية ودورها الريادي، فعلى الصعيد الوطني شملت أبرز إنجازاتنا إطلاق نظام الفصل بين الصلاحيات ونظام "فارس" المؤتمت لتبوؤات إيرادات الحكومة الاتحادية لجميع الجهات الاتحادية في الدولة وإطلاق المنصة الرقمية الموحدة لتسوية رسوم الخدمات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، بالإضافة إلى استكمال مراحل تحول الحكومة الاتحادية من الأساس النقدي المعدل إلى أساس الاستحقاق، واستكمال العمل بمراحل متقدمة من منصة المشتريات الحكومية. وركزنا جهودنا على تعميق وعي الشركات بكل ما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الواقعية عبر كافة وسائل الإعلام والورش التدريبية التي تم تنظيمها عن بُعد وحضرها عدد كبير من ممثلي الشركات العالمية في الدولة.

لقد تمكنا من إطلاق المرحلة المستقبلية لصندوق محمد بن راشد للابتكار، والرامية إلى إدارة وتشغيل الصندوق وبرامجه تحت مظلة وطنية واحدة. وشاركت وزارة المالية في شهر الابتكار عبر إطلاق فعالية "المالية تبتكر 2020" في متحف الاتحاد التي استضافت نخبة من الخبراء العالميين، وكثفنا جهودنا لإتاحة الفرصة لريادة الأعمال المبتكرة.. فهدفنا أن يصبح الاقتصاد الإماراتي مختبراً عالمياً مفتوحاً لتجريب المفاهيم الجديدة لتكنولوجيا المستقبل المتقدّمة ومنصّة عالمية للابتكار وريادة الأعمال، مما يسهم في تطوير صناعات وقطاعات جديدة تكون الدولة سبّاقة في تطويرها أو تبنيها عالمياً.

وعلى الصعيد العالمي، ساهمت وزارة المالية في تشكيل وصياغة مستقبل الأجندة العالمية خلال مشاركتها مع وفد دولة الإمارات في اجتماعات قمة مجموعة العشرين بصفتها رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما قمنا بإرساء شراكة استراتيجية بين وزارة المالية والبنك الإسلامي للتنمية ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي لإنشاء إطار قانوني وتشريعي عالمي موحد لقطاع التمويل الإسلامي.

إن ما حققناه خلال العام 2020 يعتبر خطوات مهمة في مسيرة العطاء والإنجازات، وسنواصل العمل على ترسيخ مكانة الدولة مركزاً عالمياً للنمو والابتكار والريادة، والمساهمة في بناء المستقبل المشرق لدولتنا لتكون في صدارة دول العالم في كافة المجالات.

الخطة الاستراتيجية 2021:
الأهداف والمبادرات

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة.

- تطوير التخطيط المالي الاستراتيجي في الحكومة الاتحادية
- استدامة المالية العامة وإدارة المخاطر
- صندوق الابتكار
- برنامج المسرع
- إدارة الموازنة العامة للابتكار
- بناء القدرات المالية والاقتصادية في الحكومة الاتحادية

الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية.

- تطوير آليات مبتكرة وفعالة لمتابعة تنفيذ المصروفات العامة للاتحاد
- تطوير آليات مبتكرة وفعالة لمتابعة تنفيذ تحصيل الإيرادات العامة للاتحاد
- إدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية

الهدف الاستراتيجي الثالث: خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي.

- تنمية وتعزيز العلاقات مع المؤسسات والمنظمات المالية الدولية
- تنمية وتعزيز العلاقات المالية الدولية على المستوى الثنائي
- تفعيل فرص ومميزات التكامل المالي والاقتصادي الخليجي المشترك

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي.

- تعزيز التنسيق الفعلي للسياسات والبيانات المالية على مستوى الدولة
- مراجعة واستحداث القوانين والسياسات المالية
- الإطار القانوني الداعم للابتكار
- حماية وسلامة النظام المالي للدولة

الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

- إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية
- إدارة المشتريات وفق أفضل الممارسات العالمية
- تطبيق أفضل ممارسات الموارد البشرية
- ضمان تطبيق معايير الجودة والتميز المؤسسي
- ضمان تحقيق الاتصال الداخلي والخارجي
- تطبيق أفضل الممارسات العالمية في القيادة
- وضع وتطوير الخطة الاستراتيجية وقياس الأداء
- توفير أفضل الخدمات القانونية
- توفير أحدث خدمات تقنية المعلومات
- توفير خدمات مشتركة لكافة الوحدات التنظيمية بكفاءة عالية

الهدف الاستراتيجي السادس: ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

- بناء قدرات الموظفين في مجال الابتكار
- تبني أحدث أدوات ووسائل الابتكار داخل الوزارة
- تهيئة بيئة داعمة ومحفزة للابتكار

مساهمات فاعلة

مشاركات الوزارة
دولياً وإقليمياً ومحلياً

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية، ترأس الاجتماع الـ 41 للجنة المالية والاقتصادية الموقرة

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية، ترأس الاجتماع الأول للجنة الميزانية العامة الموقرة

معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، شارك في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين

وزارة المالية وقعت مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال فترة إقامة معرض إكسبو دبي

مشاركات الوزارة
دولياً وإقليمياً ومحلياً (تابع)

وزارة المالية استضافت الاجتماع الأول لفريق العمل السعودي الإماراتي المشترك المنبثق عن مجلس التنسيق السعودي الإماراتي

معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، ترأس اجتماع الفريق القيادي لمنصة المشتريات الحكومية في وزارة اللامستحيل

دولة الإمارات استضافت الاجتماع الخامس لوكلاء وزارات المالية العرب الذي ينظمه صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة المالية في الدولة

وزارة المالية شاركت في الدورة الثالثة من "هاكاثون الإمارات "بيانات للسعادة وجودة الحياة" ضمن فعاليات شهر الإمارات للابتكار

أبرز الفعاليات التي نظمتها وزارة المالية

ورشة عمل بشأن تحول الحكومة الاتحادية من الأساس النقدي المعدل إلى أساس الاستحقاق

ورش عمل تفاعلية عقدتها وزارة المالية خلال فعاليات "المالية تبتكر" في متحف الاتحاد ضمن شهر الإمارات للابتكار 2020

ورش عمل تدريبية عن بعد حول النظام الآلي لإعداد الميزانية بشأن النظام الجديد لإعداد ميزانية الوظائف

ورشتا عمل حول إطار تطبيق التشريعات المتعلقة بتنظيم التقارير المقدمة من الشركات متعددة الجنسيات

أبرز الفعاليات التي نظمتها وزارة المالية (تابع)

مشاركات فاعلة من خلال منصة وزارة المالية في أسبوع جيتكس للتقنية 2020 في مركز دبي التجاري العالمي

ورشتا عمل حول تطوير منظومة التقارير الإحصائية المالية في دولة الإمارات بمشاركة الدوائر المالية والجهات الاتحادية المستقلة في الدولة

الملتقى السنوي للموردين لعام 2020 لتعزيز أطر التواصل مع المتعاملين والتعريف بآخر المستجدات المتعلقة بخدمات الوزارة

زيارة لمتحف اللوفر في أبوظبي بمشاركة فريق الوزارة وصندوق النقد العربي على هامش اجتماعات وكلاء وزراء المالية العرب

مبادرات وزارة
المالية المجتمعية

فعالية رفع العلم في وزارة المالية بحضور عدد من الموظفين
وذلك بمناسبة يوم العلم الإماراتي

عقد جلسة المختبر التفاعلي لموظفي الوزارة للأخذ بأفكارهم
وتعزيز المسؤولية المجتمعية والعمل التطوعي

تنظيم الحملة السنوية للتبرع بالدم لموظفي الوزارة
بالتعاون مع بنك أبوظبي للدم

تنظيم الملتقى الرمضاني لتعزيز التواصل والتفاعل الإيجابي بين
موظفي الوزراء أثناء تطبيق نظام العمل عن بعد

MOFUAE

MOFUAE

UAEMinistryofFinance